المنشآت الصغيرة .. الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة

د.جاسر عبد الرزاق النسور
جامعة الزيتونة الأردنية
عمان – الأردن

مقدمة

يؤكد أساطين المال والاقتصاد أهمية دور المنشآت الصغيرة في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب، كما أن المنشآت الصغيرة تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على اختلاف أنواعها نامية أو على طريق النمو، والمنشآت الصغيرة هي النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول عامة دون استثناء، وقد حاول الباحثون والمهتمون ورجال الإدارة والاقتصاد تحديد تعريف لتلك المنشآت حتى تكون منطلقا تتكئ عليه الدراسات ويتم تبني إطار عام لتنمية المنشآت الصغيرة لتقديم البرامج والمساعدات والدراسات وتوجيه الجهود إلى فئة أو قطاع محدد ومعرف بشكل واضح.(1) وللمنشآت الصغيرة أهمية بالغة في الدول المتقدمة تنطلق تلك الأهمية من التجديد والابتكار لدى تلك المنشآت وكذلك تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في إحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك الشركات وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، كذلك تلعب تلك المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة دورا في زيادة الاستثمار الأجنبي والدخول في مشاريع مشتركة في الدول المضيفة، وللمنشآت الصغيرة دور بارز في المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ذلك الدور التي تلعبه تلك الشركات في السوق الأردني أنها توفر فرصاً عديدة للعمل لبعض القطاعات وبصفة خاصة للنساء والشباب وجموع النازحين من مناطق الأرياف، كذلك تقوم تلك المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين، وتساهم المنشآت الصغيرة كذلك في الناتج المحلي بنسب متفاوتة لمجموعة من الدول، ففي المملكة يمثل حجم المنشآت الصغيرة نسبة 92.7 في المائة إلى إجمالي عدد المنشآت، وتساهم تلك المنشآت بنسبة 28.7 في المائة من الناتج المحلي بينما تجدها ترتفع إلى نسبة 56.3 في المائة في اليابان، وتكون في الهند عند نسبة 39 في المائة، بينما هي في مصر تصل إلى 76 في المائة. ويتضح من النسب المذكورة أعلاه تدني مساهمة المنشآت الصغيرة في المملكة في الناتج المحلي مقارنة ببعض الدول العربية والعالمية، وهو ما يستدعي المزيد من الدعم والحماية لهذا القطاع من خلال رفع مستوى الوعي لدى المجتمع السعودي بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بالقطاع و توحيد الجهود المبذولة من قبل تلك الجهات وتسهيل التمويل ووضع آلية واضحة لتلك العملية، وكذلك المساهمة في تفعيل الدور الدولي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والعمل على القدرة التنافسية والتصديرية لمنشآت القطاع الخاص بالمنشآت الصغيرة، وإعداد وتوفير الدراسات والمعلومات والبيانات الخدمية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتفعيل دور الحاضنات الفاعلة التي تساهم بمد تلك المنشآت الصغيرة كالدراسات والاستشارات والأبحاث، وكذلك التمويل والتنسيق فيما بينها وبين الشركات الكبيرة أو الجهات ذات العلاقة بتلك المنشآت لتسهيل العملية وتبادل المعرفة والمنفعة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة وللحاضنات دور كبير في حماية المنشآت الصغيرة من التحديات الخارجية وعوامل الضغط والمنافسة التي تواجهها تلك المنشآت.(2) وانطلقت فكرة تلك الحاضنات في الولايات المتحدة عام 1983، والهدف من إنشاء تلك الحاضنات هو خفض معدل الفشل وزيادة معدل النمو لمنشآت الأعمال الجديدة والصغيرة وخلق فرص عمل جديدة وهي أداة فاعلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، وقد قسمت تلك الحاضنات في الولايات المتحدة إلى أنواع منها ما يختص بالعقار وكذلك الخدمات ومنها أيضا ما هو مختص بنموذج رأسمال المخاطرة، وسبقت الولايات المتحدة بريطانيا في فكرة تلك الحاضنات حيث بدأت تلك الحاضنات في السبعينيات ونشأت بشكل عقاري وتطورت تلك الفكرة بعنصري الابتكار والتجديد من خلال مشروع الحاضنة، وللتجارب العالمية في دور المنشآت الصغيرة الأثر البالغ والدرس المستفاد كتجربة بلجيكا في إنشاء وزارة لتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة وإصدار قانون أساسي للمشاريع الصغيرة في اليابان، وكذلك إنشاء مجالس خاصة لترويج صادرات المنشآت الصغيرة في الدول الآسيوية، وتتمركز جل مشاكل المنشآت الصغيرة التي أثبتتها الدراسات في المملكة وخارج المملكة في محاور عدة أهمها المحور الإجرائي والمحور التمويلي وكذلك محور ضمان مخاطر الاستثمار المصرفي وأيضا محور الرعاية والدعم (الحاضنات) وأخيرا المحور التسويقي، ومن أهم معوقات نمو المشاريع الصغيرة على مستوى البيئة الداخلية نجد أن محدودية رأس المال المستثمر والجمع بين الملكية والإدارة وعدم الوعي لدور التخطيط المستقبلي والافتقار إلى الخبرة التنظيمية من أهم تلك المعوقات، وعلى مستوى البيئة الخارجية نجد أن أهم تلك المعوقات هي عدم وجود سياسات وبرامج حكومية داعمة للمشاريع الصغيرة وكذلك عدم وجود جهاز أو هيئة مستقلة تعنى بشؤون المنشآت الصغيرة وكذلك الافتقار إلى القوانين واللوائح التي تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة وضعف الترابط مع المنشآت الكبيرة الحجم. وأخلص من ذلك وأؤكد أنه يجب أن تستحدث هيئة عليا لرعاية تلك المنشآت الصغيرة وتشجيع الشباب على تبني فكرة إنشاء المشاريع الصغيرة ودعم وتفعيل دور الحاضنات، وإيجاد البيئة المناسبة والداعمة من خلال الإجراءات المبسطة والمقبولة لدعم المنشآت الصغيرة وكذلك العمل على إنشاء حلقة وسيطة وفاعلة بين المشاريع الكبيرة والصغيرة .

الأهمية والمبررات

شدد الدكتور أسامة عبد الخالق الخبير الاستشاري بمنظمه العمل العربية على ضرورة فتح الباب على مصراعيه امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحل جذري لحل مشكلة البطالة للمرأة العربي.(7)

ووصف عبدالخالق في ورقة عمل عرضها على هامش مؤتمر " التمكين الاقتصادي طريق المرأة العاملة نحو صنع القرار " وقدمها للمنظمة العمل العربية بان هذه المشروعات تعد العصا السحرية لمشاكل البطالة المتفشية في الوطن العربي حيث تعد هذه المشروعات هامة لعـدة أسباب أوردها في ورقة عمله من بينها ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية مع تضاؤل قدرة الحكومة على استيعاب مزيد من الخريجين في الجهاز الإداري للدولة، استمرار مشروعات الخصخصة وما يتبعه من تدفق المزيد من أعداد البطالة الى أسواق العمل ومعظمهم مـن ذوي الخبرة الذين ينافسون الشباب والخريجين في فرص العمل المتاحة بالأسواق ، الآثار السلبية لنفاذ العمل باتفاقية الجـات في ينـاير 2005 والتى سينجم عنها تزايد أعداد البطالة خاصة فيما يتعلق بالجانب المهاري ومدى الإلمام بالعلوم الحديثة والتقنيـة التكنولوجيـة المتقدمة والتى تعاني فيها الموارد البشرية المحلية من ضآلتها وعدم قدر ا على المنافسة بين شباب الخريجين ا مشيرا الى ان تقرير التنميـة البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002 والذي نصح بأهمية هذه المشروعات في مصر كونه يضم نحو 1.7 مليون منشأة صغيرة ومتوسطة يعمل ا ما بين 1-15 عاملا يمثلون نحو 99% من إجمالي عدد المنشآت الخاصة والفردية خـارج القطـاع الزراعي وتوفر نحو 75% من فرص العمل بالاضافه الى كو ا تمثل علاجا لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة خاصة البطالة السافرة لآثارها السلبية على انتماء الشباب والتى تعد في تزايد مستمر في ظل تدفق مليون شاب وفتاة لسوق العمل سنويا وارتفاع معدل النمو السكاني الى 4% بما يفوق معدل النمو الاقتصادي ذاته .

أضاف عبد الخالق ان هذه المشروعات من شأ ا ايضا ان تشجع الاستثمار في مصر حيث يتطلب هذا الأمر تحجيم وضآلة تـأثير البعـد الاجتماعي على حرية الاستثمارات الخاصة خاصة المشروعات التى تمت خصخصتها مما يتطلب فتح نوافذ للمشروعات الصغيرة لاستيعاب الفائض في العمالة مؤكدا ان المشكلات الضريبية تعد من أهم عوائق نجاح المشروعات الصغيرة حيث ان دور الدولة يجب الا يقتصر علـى تشجيع الصناعات الصغيرة على الدعم المباشر سواء كان في الصورة الاقتصادية او التسويقية او المالية بل يجب ان يمتد هذا الدعم ليـشمل البعد الضريبي ايضا كأحد صور الدعم او التحفيز المالي غير المباشر باعتباره مطلبا أساسيا لتفعيل دور هذه المشروعات حيث ثبت ان الدور الضريبي عامل أساسي في نجاح او فشل المشروعات الصغيرة على الأخص ليس فقط فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية الممنوحة لها بل فيما يتعلق بمدى الأعباء المالية والإدارية الملقاة على عاتق هذه المشروعات خاصة في السنوات الخمس الأولى التى تمثل عنق الزجاجة لها من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى قد تخضع لها تغليبا للهدفين الاجتماعي والاقتصادي على الهدف المالي.

التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم .

ولقد مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر الفترة بين عامي 1945م – 1955م فترة إعادة الأعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، في حين أن الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني هي الفترة بـين عـامي 1955م – 1970م حيث كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يصل إلى حوالي 10% سنوياً . كما تعتبر الفترة بـين عـامي 1970م – 1975م فترة تأقلم بعد التغير الكبير الذي طرأ على أسعار البترول خلال تلك الفترة ، أما الفترة منذ العام 1975م وحـتى الوقـت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن .

كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت ضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة ، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونه فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة ، وكان لاعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99.7% من عدد المشروعات وتـشغل حـوالي 70% من اليد العاملة ، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفـراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان .

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمنـشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسـي للمنـشآت الـصغيرة والمتوسـطة (small and medium Enterprise Basic Law)

والذي يعتبر بمثابة دستور للمنشآت الصغيرة ، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجـه المنـشآت الصغيرة ومحاولة تذليلها .

وعرف القانون والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999م المشروعات الصغيرة على الشكل التالي :

القطـــــاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عـامل أو أقـل	300 أو أقـل
مبيعات الجملة	100 عـامل أو أقـل	100 أو أقـل
مبيعات التجزئة	50 عـامل أو أقـل	50 أو أقـل
الخدمات	100 عـامل أو أقـل	50 أو أقـل

وقد كانت السياسة (Policy Concept) التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة -

. (Rectify the Gap between large enterprises and SMEs in term of Productivity)
بينما أعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني .
(Developing and growing a wide range of independent SMEs for greater economic vitality)

كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال .

كما أن المنشآت الصغيرة والموسطة تعمل من خلال أطر مؤسسيه تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويليه وذلك من خلال وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Agency) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) وهي الجهة المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان . ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية هذه المنشآت من الإفلاس وسياسات إعفاءها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل .(3)

ولعل من المناسب تسليط الضوء على البرامج والسياسات التي تقدمها الحكومة اليابانية والمتعلقة بالمنشآت الصغيرة :

أولاً : التمويل

تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويتمثل أهمها فيما يلي:

- البنوك التجارية : التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- هيئات التمويل الحكومية : هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان ، وهذه الهيئات هي :

- Small Business Finance Corporation
- Shoko Chukin Bank
- National Life finance Corporation

- نظام ضمان القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Credit Guarantee Corporation . والتي تمتلك 52 فرعاً منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان .

ولاشك بأنه من خلال هذا النظام أصبحت عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل عمليه سهلة وميسرة .

ثانياً : الدعم الفني

أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية
. Japan Small and Medium Enterprise Corporation (JASMEC)

ولعل من أهم خدماتها :

- الرد على استفسارات أصحاب المنشآت الصغيرة .
- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها .
- دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المنشأة الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك .

ثالثاً : التدريب :

أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة يسمى (Institute for Small Business Management and Technology)

ويقدم المعهد البرامج التالية :

- برنامج تدريب المديرين ، وذلك نظراً لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسئولين عن المنشآت الصغيرة .
- برنامج التدريب الفني ، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العامل .

رابعاً : الإدارة :

تهدف البرامج الإدارية إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل .

خامساً : التسويق :

يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج . وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من

المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة للحصول على العقود الحكومية .

سادساً : الإعفاء من الضرائب :

اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لعل من أهمها :

- الإعفاء من ضريبة العمل .
- الإعفاء من ضريبة العقارات .
- تخفيض على ضريبة الدخل .
- تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة .
- نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة .
- نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية .

سابعاً : الحماية من الإفلاس :

تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة ، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ، ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهرياً تقوم بموجبه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها ، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى .

ثامناً : نظام الشركات التعاونية :

وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة

(National Federation of Shopping DistrictPromotion Cooperatives

وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل ونقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى.

دروس مستفادة

1. تعتبر التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية ، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة ، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً .
2. من الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في التنمية كثيرة ويأتي في مقدمتها أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة .
3. الاهتمام بالجودة وعمل الاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك هو ما يميز المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى ، لذا يولي القائمين على المشاريع الصناعية موضوع الجودة جل اهتمامهم وهذا ما ظهر جلياً خلال زيارتنا لمصنع Shimada Electric .
4. يعتبر التنظيم الخاص بالمصانع المقامة بشكل أجنحة صناعية (Factory Apartment) إحدى الطرق الممكن تطبيقها بالمملكة حيث يتم تجهيز مبنى على شكل أجنحة يؤجر على المستثمرين في المشاريع الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة إيجاريه محددة .

الصعوبات والتحديات

1- ان غياب الدعم الكافي لاصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دراسات جدوى اقتصادية ودورات تدريبية وخدمات تسويق وتمويل يربك انخراط المرأة في منظومة العمل الاقتصادي

2- في عدم وجود الدعم التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الجهات المتخصصة

3- ضرورة منح الاهتمام الكافي لاصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم والتمويلات اللازمة مما يسهم في تفعيل دور تلك المشاريع في دعم الاقتصاد الوطني..

4- عدم الالمام باساليب وطرائق الاستثمار الصحيح اكبر عقبة تقف في وجه الراغبات في خوض مجال العمل التجاري.

5- الخوف من المجازفة والمغامرة لا سيما في ظل غياب جهات متخصصة تدعم انجاح المشروعات التجارية من خلال دراسة جدوى المشروع ومتطلباته واستراتيجية العمل التي ينبغي ان يسير بموجبه

6- لابد للمؤسسات الحكومية والخاصة من ايلاء الاهتمام الكافي لسيدة الاعمال وما يمكن ان تقوم به من مشاريع في ظل الدور المفترض من المرأة تكثيفه على صعيد المجتمع بوجه عام(4)

7- اعادة النظر في سبل تفعيل دور سيدات الاعمال في المنطقة من خلال وسائل عدة من اهمها منح سيدات الاعمال الفرص والامتيازات التي يحظى بها رجال الاعمال المنتسبين للغرفة والمتمثلة في اطلاعهن على فرص الاستثمار التجاري المتاحة بالاضافة الى اقامة دورات تدريبية لسيدات الاعمال المنتسبات للغرفة بصورة تساعد على تعزيز الرؤى الاقتصادية لسيدات الاعمال وتعميق خبراتهن التجارية.(5)

التوصيات العامة

التوصيات المطروحة ادناه تهدف إلى تيسير حصول هذه المنشات على التمويل المصرفي والذي يعد العنصر الاهم في مجال دعم هذه المنشات الصغيرة، كما تحدد كيفية تأمين حصول هذه المنشآت الصغيرة والعائلات المنتجة ذات الدخل المحدود على الائتمان المصرفي وعلى كافة الخدمات المالية بمعناها العريض.

1. تدعو التوصية الاولى الى تحسين الاطار القانوني ودعم المؤسسات المساندة حيث ان سوء صياغة القوانين، وضعف المؤسسات المساندة مثل مكاتب المسجلين وغيرها تعد من اهم المعوقات القانونية التي تعوق القبول بالموجودات المتنوعة التي تمتلكها المنشآت الصغيرة كضمانة مقابل الحصول على القرض من المصارف. وهذا يوثر على امكانية استخدام العقارات كضمانة وهو خلل يؤذي المنشآت الصغيرة اكثر من المنشآت الصغيرةجدا لان الاخيرة تقترض على اساس سلوك المالكين لها. من جهة اخرى قد يكون لدى المنشآت الصغير الضمانات المقبولة، غير ان التكاليف الثابتة المرتفعة المتعلقة بتسجيل ورهن العقارات وكذلك التنفيذ عليها في حالة عدم القدرة على السداد تاخذ عددا من السنين. ولذا فان هذه المنشات لايمكن ان تكون من العملاء المقبولين لدى المصارف. وعليه فان تقليل هذه التكاليف وتبسيط الاجراءات وتقليل الوقت اللازم للمنشات الصغيرة لانجاز الاجراءات سوف يزيد من كفاءة عملية اقراض المنشآت الصغيرة حيث ان هذه التكاليف تعتبر عالية قياسا بحجم القرض الواحد ومن المهم ان يتواكب ذلك مع انشاء مكاتب معلومات ائتمان مما يدعم قدرة هذه المنشات للحصول على الائتمان المصرفي حيث تسهل هذه المكاتب عملية جمع المعلومات حول الاشخاص المقترضين مما يؤدي الى تقليل تكاليف المعاملات التي تتحملها المصارف المقرضة، وكذلك معالجة عنصر عدم التأكد في حالة المقترضين المتكررين.

2. ترى التوصية الثانية ان التشريعات والتعليمات المصرفية الخاصة بقطاع الائتمان تركز على القروض كبيرة الحجم الممنوحة من قبل المصارف التجارية، وهذه التشريعات التي تطبق في حالة القروض الكبيرة لايجب ان تسري على القروض الصغيرة لان ذلك يعني تحميل الاخيرة تكاليف عالية. ولقد اتجهت بعض الدول في اميركا اللاتينية «بيرو و أورغواي» الى تبسيط العمل الورقي في معاملات القروض الصغيرة التي لاتتجاوز 15 الف دولار. وهذا أدى الى تقليل التكاليف بشكل ملحوظ مما ادى الى زيادة حجم القروض الممنوحة لهذه المجموعات المستهدفة بدون التضحية بشكل اساسي بالجدارة الائتمانية او جودة القروض .

3. تشير التوصية الثالثة الى امكانية استخدام الايجارة، للتغلب على مشكلة حرمان المجموعات المستهدفة من المقترضين من الائتمان بسبب الافتقار الى الضمانة لاسباب تتعلق بالتكاليف العالية لوضع اليد على الضمانة وبيعها. فالمعدات المستأجرة تؤمن الكثير من المزايا التي تتسم بها الموجودات الممتلكة، بحسب القانون السائد. ولكن يمكن اعادة تملكها لان المستأجر ليس مالكا في حين تحتفظ الشركة المؤجرة بالملكية.

4. يمكن ان تبادر المصارف في اقراض المنشآت الصغيرة والعائلات المنتجة، وذلك بالوصول الى مستوى التعامل معها عن طيق ازالة السقوف على اسعار الفائدة المفروضة على القروض المصرفية، مما يمكن المصارف من فرض اسعار تحقق لها الربحية المناسبة من هذه القروض.

ومن التجارب المهمة في هذا المجال استخدام تكنولوجيا اقراض جديدة تؤدي الى زيادة نسب التسديد وتخفيض التكاليف الادارية، وتقنية فترات التسديد المتكررة ورقابة التسديد باستخدام البرمجيات الحاسوبية مع ما يصاحبها من متابعة سريعة للقروض المتعثرة والاستناد الى مستويات الاداء الدوري وغيرها من الاساليب التقنية الجديدة في هذا المجال.

5. توصي الدراسة كذلك بتشجيع المنظمات غير الحكومية على توسيع انشطتها وتحديثها بحيث لا يتضمن عملها فقط مجرد اقراض المنشآت الصغيرة بل يتعدى ذلك الى قبول الودائع، مما سيؤدي الى ايجاد مؤسسات قادرة على الاستمرار ومعتمدة على ذاتها وقادرة على خدمة المجموعات المستهدفة.

6. اما التوصية الاخيرة فهي الدعوة الى قيام مصارف ذات رؤوس صغيرة، ومن التجارب الجيدة في هذا المجال هو الدور الذي تلعبه المصارف الصغيرة في الفلبين والتي تتراوح رؤوس اموالها بين 77 ـ 770 الف دولار فقط والتي يعمل القسم الاكبر منها في المناطق الريفية. وتكمن فائدة هذه المصارف الصغيرة في ان مالكيها يعرفون طبيعة عمل المزارعين والمقترضين المحتملين والعادات السائدة. ولذا فهي قادرة على ان تختار عملاءها الجيدين بسبب معرفتها الوثيقة بهم الى جانب امكانية توزيع اموالها على عدد كبير من المقترضين وبالتالي تقليل مستوى مخاطرها الائتمانية.

المصادر

1. John Hagel and John Seely Brown, your Next IT Strategy, Harvard Business Review, October 2001, P. 106-107.
2. Chandler.A.D.(1962), strategy & structure , Cambridge, Massachusetts, institute technology.
3. Baligh, H. H., Burton, R. M., and Obel, B. " Organizational Consultant: Creating A Use – able Theory for Organizational Design," Management Science (42:12), 1996,pp. 55-56
4. Maier,R.,and Remus, U. " Towards a framework for knowledge management strategies :process orientation as strategic starting point," proceeding of the 34th Hawaii international conference on system sciences,IEEE,computer society press, los Alamitos, , 2001. pp66-67
5. Fred David, Strategic Management, 6thed, prentice-Hall international Inc. USA, 1997.
7. أسامة عبد الخالق ، منظمة العمل العربي 2004 ورقة عمل